التسوية قبل صدور الحكم القضائي بذات المبلغ المتعامل به وتسقط دعوى الحق العام وإطلاق سراح الموقوف

القاضي المالي في دمشق لـ«الوطن»: المرسوم التشريعي ٥ تدرج في العقوبة بحق من يتعامل بغير الليرة بعد أن كانت العقوبة واحدة

محمد منار حميجو

أكد قاضي التحقيق المالي الأول في دمشق فؤاد سكر أن المرسوم التشريعي ٥ الخاص بمنع التعامل بغير الليرة السورية والذي أصدره الرئيس بشار الأسد أمس الأول تدرج في العقوبة بالنسبة للمتعامل بغير الليرة، أي إنه قبل هذا التعديل لم يفرق المشرع بين حجم المبالغ المتعامل بها فالعقوبة كانت واحدة وهي سبع سنوات أياً كان المبلغ المضبوط أو المتعامل به، مضيفاً: المرسوم التشريعي الجديد تدرج في سلم العقوبة على حسب المبالغ المتعامل بها باعتبار أنه كلما كان حجم المبالغ المتعامل بها كبيراً بالدولار أو بغيرها من القطع الأجنبي أو المعادن الثمينة، أثر على الاقتصاد الوطني.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين سكر أن التعديل الجديد نص على موضوع التسوية أمام القضاء الناظر في الدعاوى في مراحله كافة سواء كان أمام قاضي التحقيق أم الإحالة أو محكمة الجنايات، ضارباً مثلاً أنه في حال كان المبلغ المتعامل به ١٠ آلاف من القطع الأجنبي أو ما يعادلها من المعادن الثمينة فإن التسوية تكون بقيمة المبلغ ذاته أو ما يعادله بالليرة السورية من تاريخ السداد وذلك في حال أجرى التسوية قبل صدور حكم قضائي مبرم، مشيراً إلى أنه في حال لم يقم بالتسوية وصدر حكم قضائي مبرم فإن المحكمة المختصة تضاعف الغرامة وتقوم بتغريمه بضعفي المبلغ المتعامل به.

وبين أنه تسقط بحق من قام بالتسوية قبل صدور الحكم القضائي المبرم دعوى الحق العام ويطلق سراح المدعى عليه إذا كان موقوفاً ويعفى من التعويض المدني، أما الذي قام بالتسوية بعد صدور الحكم القضائي المبرم ودفع الغرامة المترتبة عليه فإنه تسقط فقط العقوبة المحكوم بها.

وأشار إلى أنه يجوز التسوية على الدعاوى القائمة قبل صدور المرسوم الجديد بمعنى أنه في حال ارتكب شخص جرماً ما في ظل سريان المرسوم ٥٤ وتعديلاته فإنه يحق له التسوية أيضاً.

وأضاف: إن المرسوم الجديد تدرج بالعقوبة حسب المبلغ المتعامل به، موضحاً أنه في حال كان المبلغ المتعامل به ١٠ آلاف من القطع الأجنبي أو ما يعادلها من المعادن الثمينة ومادون فإن العقوبة بحق المتعامل تكون جنحية الوصف وهي الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، أما في حال كان المبلغ أكثر من ١٠ آلاف ولم يصل إلى ٥٠ ألفاً فإن العقوبة هي السجن المؤقت أي ثلاث سنوات، مؤكداً أن كل مبلغ زاد على خمسين ألفاً فالعقوبة تصل إلى سبع سنوات.

وأشار سكر إلى أن المشرع لحظ موضوع الاستثمار وذلك لإيجاد بيئة مناخية استثمارية مناسبة من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في سورية باعتبار أنهم لا يخضعون لأحكام المرسوم التشريعي الجديد أي إنه يحق لهم التعامل بغير الليرة، ومن هذا المنطلق فإن المشرع لحظ هذا الموضوع وذلك بإزالة المخاوف لدى المستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار في سورية، حتى إن المرسوم سمح للسائح في سورية التعامل بغير الليرة.

وفيما يتعلق بموضوع التفريق بين حيازة القطع الأجنبي القانونية والحيازة غير القانونية بين سكر أنه يتم تقدير الحيازة القانونية من التعامل التجاري بالقطع حسب الفعل، بمعنى أنه عندما تكون الحيازة وفق الوضع الطبيعي كشخص وجد معه مبلغ من المال من القطع الأجنبي حصل عليه من قريب له ولم يحاول شراء أي سلعة منه فهذا يعتبر حيازة ولا يحاسب حامل هذا المبلغ، مضيفاً: في حال أن الشخص قام بشراء سلعة باستخدام القطع الأجنبي فهنا تحول الفعل إلى جرم بقيامه بشراء سلعة من هذا المبلغ.

> يشجع المستثمرين الأجانب ويسمح للسائحين بالتعامل بغير الليرة

وحول المرسوم التشريعي الجديد رقم ٦ الخاص بجرمي نقل أو تحويل العملات غير المرخصة بين سورية والخارج أو بالعكس وبمزاولة الصرافة غير المشروعة بين سكر أن المرسوم شدد في عقوبة الحد الأدنى لكل من يقوم بهذين الجرمين وجعل العقوبة السجن المؤقت وهي خمس سنوات في كليهما، مضيفاً: الأمر الثاني الذي عدله المشرع أنه منع إخلاء السبيل لمن يرتكب هذين الجرمين أو أحدهما.

ولفت سكر إلى أن أي تشريع جديد يتجه إلى إحداث إصلاح تشريعي بمعنى أنه يرصد العيوب التي وجدت في التشريع السابق والاستعاضة عنها بنصوص جزائية جديدة تكون أكثر ضماناً لمصالح المجتمع أو أكثر حماية لمصالحه وبالتالي فإن المرسومين التشريعيين ٥ و٦ عندما عدلا الأحكام السابقة بالنسبة للتعامل بغير الليرة السورية ومزاولة الصرافة غير المرخصة والحوالات المالية غير المرخصة لحظ عدة أمور لتحسين الوضع الاقتصادي وعدم التأثير في متانة النقد الوطني.

تقرير رسمي: السلع متوافرة.. لكن الأموال غير متوافرة

مدير «المنافسة ومنع الاحتكار» لـ«الوطن»: لا يوجد احتكار

حسب البيانات ١٤٠ مستوراداً للرز و١٣ مستوراداً للسكر

> قانون المنافسة يتعارض مع سياسة تحديد الأسعار التي تتبعها وزارة التموين

جلنار العلي

كشفت الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار في تقرير لها أعدته في ختام عام ٢٠٢٣ عن واقع أسواق الجملة ونصف الجملة في محافظة دمشق، بهدف رصد واقع المواد الأساسية ومدى توافرها، من خلال جولات تمت على مدى ٣ أيام، أن كل المواد موضوع الجولة متوافرة بكميات كبيرة وأن حالة العرض متناسبة مع حاجة السوق، ولكن هناك ضعف في الطلب نتيجة انخفاض القدرة الشرائية.

وفي التفاصيل، بيّن التقرير الذي اطلعت «الوطن» على نسخة منه أن المواد الأساسية التي يحتاجها المواطن كالسكر والأرز والزيوت والسمون والشاي والدقيق، متوافرة بالأسواق بأنواع وأصناف متعددة وماركات تجارية عديدة، إلا أن أسعار جميع هذه المواد كانت مرتفعة لعدة أسباب منها: ارتفاع التكاليف من ضرائب ورسوم ومحروقات ونقل وأجور يد عاملة، إضافة إلى زيادة ساعات التقنين والاعتماد على الطاقة البديلة، ناهيك بتوقف السورية للتجارة عن توزيع المواد المدعومة عبر البطاقة الإلكترونية، وانخفاض توزيع المعونات من المنظمات الدولية والجمعيات الخيرية، علماً أن حالة المنافسة كانت جيدة ولم يتم رصد أي مؤشر يخل بها.

وفيما يخص اللحوم، فقد كشف التقرير أن حجم المعروض جيد ويغطي حاجة السوق أيضاً، ولكن سجلت الأسعار ارتفاعاً كبيراً لأسباب تتعلق بارتفاع أسعار المحروقات والاعتماد على الأمبيرات وتهريب الثروة الحيوانية للدول المجاورة، أما الطلب على المادة فكان منخفضاً نظراً لانخفاض القدرة الشرائية.

أما عن مادتي الفروج والبيض، فقد أدى انتشار الجوائح المرضية المتتالية إلى ارتفاع كبير في أسعارها، حسب التقرير، ويضاف إلى هذه الجوائح ارتفاع تكاليف الإنتاج ومستلزمات التربية، ما تسبب في خروج عدد كبير من المربين من السوق، علماً أن الطلب قليل على المادة بسبب انخفاض القدرة الشرائية.

وحول أسعار بعض المواد التي رصدتها الهيئة في جولاتها، فقد سجل كيلو السكر سعر ١٢٦٠٠-١٣٢٠٠ ليرة، والأرز (المصري) ١٣٥٠٠-١٥٥٠٠ ليرة، والزيت النباتي (دوار الشمس) ٢٣٠٠٠-٢٤٦٠٠ ليرة، والسمون النباتية ٣٢٢٠٠-٣٤٦٥٠ ليرة، أما كيلو الشاي فقد تراوح سعره بين ١٣٠-١٦٠ ألف ليرة، والدقيق ٦٨٠٠-٧٥٠٠ ليرة.

من جانبه، نفى مدير الهيئة جليل إبراهيم في تصريح لـ«الوطن» وجود أي ممارسات احتكارية في الأسواق ناجمة عن قلة المعروض من السلع، فقد أوضحت البيانات الجمركية التي اطلعت عليها الهيئة أنه لا يوجد قلة بالمستوردين كما يشاع، فمثلاً تبيّن وجود نحو ١٣ مستورداً لمادة السكر، و١٤٠ مستورداً لمادة الرز، وهذا الأمر ينفي وجود حالة احتكارية، ويؤدي إلى حدوث اختلافات بالأسعار بين المواد، لافتاً إلى أن معظم رفوف المتاجر تمتلئ بالبضائع، فالقسم الأكبر من المواطنين لا يشتكون من فقدان المواد وإنما من عدم قدرتهم على شرائها نتيجة لارتفاع الأسعار بشكل كبير مقابل دخولهم المنخفضة، مؤكداً أن الأسواق تعاني ركوداً كبيراً من حيث حركة الشراء.

وتابع: «قد يكون هناك احتكارات لدى بعض التجار على صعيد كميات قليلة تندرج عقوباتها تحت قانون حماية المستهلك الذي تنفذه الدوريات التموينية، وهنا يكمن الاختلاف بين هذا القانون وقانون الهيئة الذي يلحظ الممارسات الاحتكارية على مستوى أكبر، كأن يسيطر منتج ما على السوق بنسبة ١٠٠ بالمئة وأن يمارس الضغوط على أي شركة أخرى ترغب في تصنيع المادة نفسها، علماً أن هذه الحالة لم يتم لحظها طوال الفترة الماضية».

وفي السياق، رأى إبراهيم أن الحل الأمثل لزيادة المعروض من الإنتاج المحلي وخفض الأسعار، هو تقديم المزيد من التسهيلات الحكومية لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، بدلاً من الاعتماد على الاستيراد الذي يتأثر بالعقوبات والحصار المفروض على سورية وصعوبة تحويل الأموال من الداخل إلى الخارج.

ومن جهة أخرى، أكد إبراهيم أن قانون المنافسة يتعارض مع سياسة تحديد الأسعار التي تتبعها وزارة التجارة الداخلية نتيجة للظروف الاقتصادية والحاجة إلى السيطرة على الأسواق وضبطها وخاصة للسلع الأساسية، لافتاً إلى أنه على الرغم من هذه السياسة لكن ما زالت الكثير من السلع تشهد اختلافاً بين منطقة وأخرى، وهذا الأمر يعد جزءاً من المنافسة وتحرير الأسعار، كما أن تدخل مؤسسة السورية للتجارة بالأسواق خلق منافسة وتحريراً للأسعار غير معلن من خلال البيع بأسعار أقل، كما يحصل في الحمضيات على سبيل المثال، وهذا أدى إلى كسر الأسعار نتيجة اضطرار التجار إلى خفض أسعارهم لتصبح مقاربة لأسعار المؤسسة، متابعاً: «ومع ذلك هناك سوء فهم لمفهوم وثقافة المنافسة لدى نسبة كبيرة من العاملين في القطاعين العام والخاص».

وأكد أن الكثير من الأشخاص يوجهون اتهامات للهيئة بأنها غائبة عما يحصل في الأسواق من احتكارات وارتفاع في الأسعار، معتبراً أن هذه الاتهامات ناجمة عن المقارنة بين الدخول والأسعار، ومؤكداً أن موضوع الأجور لا يتعلق بعمل الهيئة وإنما بجهات أخرى.

كلفة متر البناء مليونا ليرة ومتر الإكساء نحو ٢,٥ مليون

الجلالي لـ«الوطن»: حالة ركود في أسواق العقارات وحركة البناء ضعيفة

فضلية لـ«الوطن»: الأسعار غير منطقية وخاصة بالمقارنة للدخل

رامز محفوظ

ارتفعت أسعار العقارات في سورية لارتفاعات غير منطقية لا تستند إلى أي معايير أو معطيات واضحة مثلها مثل المنتجات الأخرى، فتحديد سعر أي عقار أصبح اليوم يخضع لمزاجية البائع من دون الأخذ بالحسبان حالة الجمود التي تسبطر على سوق العقارات وقلة الطلب حتى سجلت الأسعار المتداولة حالياً الأسعار في دول الجوار وحتى في بعض الأحيان أغلى من العقارات في عواصم العالم!

بعض أصحاب المكاتب العقارية بينوا لـ «الوطن» أن أسعار العقارات في مناطق المخالفات تتراوح اليوم مابين ١٠٠ مليون و٨٠٠ مليون، وفي الضواحي مثل منطقة صحنايا على سبيل المثال يتراوح سعر العقار فيها ما بين ٢٠٠ مليون وملياري ليرة حسب المنطقة والإكساء، في حين أن سعر أقل عقار في المناطق الفارهة يتجاوز ٣ مليارات ليرة وقد يصل لحدود ٢٠ ملياراً حسب المساحة والإكساء.

الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي أكد في تصريح لـ «الوطن» أن حالة الركود مازالت تسيطر على سوق العقارات، ورأى أن الأسعار مرتفعة بسبب ارتفاع تكاليف مواد البناء والإكساء ونتيجة لذلك فإن حركة البناء والاستثمار في العقارات خلال الفترة الحالية تعتبر ضعيفة وتسير بخطا بطيئة.

ولفت إلى أن كلفة متر البناء على الهيكل تصل اليوم لحدود مليوني ليرة في حين أن كلفة متر الإكساء تبدأ من مليوني ليرة وقد تصل لحدود ٢,٥ مليون وتتجاوز ذلك أحياناً.

وأشار الجلالي إلى أن الأسعار في المناطق الخاضعة للتنظيم هي دائماً أعلى من الأسعار في مناطق المخالفات باعتبار أن كلفة البناء في هذه المناطق أقل من المناطق المنظمة التي تخضع لتكاليف إضافية مثل حفر أثاثات المبنى وتصميم أقبية و مرآب للسيارات وتكاليف أخرى وأخرى، مشيراً إلى أن هناك تفاوتاً في الأسعار بين منطقة ومنطقة في دمشق ولو كانت المسافة قريبة بين المنطقتين وذلك يعود لنوع ملكية العقار إن كانت طابو أخضر أو كاتباً بالعدل أو حكم محكمة أو طابو زراعي.

ولفت الجلالي إلى أن سعر طن الحديد يرتبط دائماً بسعر الصرف وقد تجاوز سعر مبيعه اليوم ١٠ ملايين ليرة، كما أن كلفة إنتاج الإسمنت أصبحت مرتفعة جداً لأن إنتاجه يحتاج لاستهلاك كبير للطاقة وقد وصل سعر الطن في السوق السوداء لحدود ٢,٥ مليون ليرة ورغم ذلك المادة غير متوفرة بالشكل الكافي.

بدوره أوضح الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عابد فضلية في تصريح خاص لـ «الوطن» أنه وقياساً لفترة ما قبل الأزمة فقد ارتفعت أسعار العقارات بالمتوسط وعموماً بمقدار ٢٠ ضعفاً، وبحسب المنطقة والمحافظة فقد ارتفعت ما بين ١٥ و٣٠ ضعفاً وارتفعت تكلفة بناء العقارات بنسبة التضخم نفسها لأسباب أهمها ارتفاع أسعار الإسمنت الذي تنتجه وتبيعه جهات القطاع العام التي رفعت أسعاره بنسب كبيرة.

وقال: إننا نستطيع المقارنة بين أسعار العقارات في سورية وبين أسعارها في دول أخرى إذا استطعنا أن نعرف ونقارن كم هو متوسط الدخل بين سورية ودولة أخرى، وهذا غير معروف بدقة، لكن ما هو معروف أن متوسط الدخل في سورية هو الأقل عالمياً في حين تتساوى تقريبا (وفق سعر الصرف الرسمي) أسعار العقارات لدينا في سورية مع أسعارها في الأردن أو في لبنان أو في العراق أو في تركيا أو حتى في فرنسا وغيرها.

وبين فضلية أن الأسعار التي نسمعها حالياً غير منطقية، إذ إن صاحب العقار يفترض سعراً لعقاره يوازي نسبة التضخم من دون أن يأخذ بالحسبان السعر الحقيقي الذي يتحدد حسب العرض والطلب فحالياً يوجد عرض كبير وأكبر بكثير من حجم الطلب، لذلك فإن المشتري المتابع لأسعار العقارات ليس مستعداً أن يدفع الرقم الذي هو بذمن البائع صاحب العقار، لكن بعد حين يبدأ البائع يقتنع أكثر بأنه يبالغ في سعر عقاره ويبدأ المشتري بالاقتناع بأن ما يدفعه من سعر ليس كافياً، فتبدأ أفكار الطرفين بالتقلص فيقتنع البائع بسعر أقل ويقتنع المشتري بسعر أعلى فيتلاقيان ويتفقان، مشيراً أنه بالنسبة للوضع في سورية فهذه المرحلة (التلاقي والاتفاق) هي حتمية ولكنها ما تزال بعيدة لعدة أشهر.

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

حل سهل/ ممتنع للسيطرة على العالم!

هل تريد أن تسيطر على العالم؟ الحِل طرحه الرئيس الأميركي الأسبق «بيل كلينتون» بكلمة واحدة موجهة إلى محاوريه: (إنه «الاقتصاد» يا غبي)...!

أما عن الاقتصاد: فتعريفه بأنه فن وعلم إدارة الموارد (بشرية– معدات–معلومات– أسواق، ، الخ).

ولسوف أركّز هنا على المعلومات (know how)؛ فهي وسيلة ناعمة لاختراق الآخَر؛ قبل سلعك ومنتجاتك؛ فكلنا يعلم (بوساطة الدعاية Propaganda) أن الآليات الألمانية موثوقة؛ وأن البضائع من صنع تايوان (على الأقل قبل سنوات)، شعبية وبلا جودة.

كان يتم تداول المعلومات بشكل مطبوع؛ والآن تسيطر وسائل التواصل الاجتماعي على الساحة!

وهي موضوع تركيزي في السطور القادمة.

لعل أعم ثلاث وسائل للتواصل ضمن عالمنا في ٢٠٢٤؛ هي: التويتر؛ الواتس آب؛ والفيسبوك!

دعوني ألجأ للغة الأرقام: هنالك زهاء ٣ مليارات حساب فيسبوك الآن.. وثلث مليار مستخدم نشط لتغريدات تويتر؛ أما الوتس آب فعدد مستخدميه يقارب ٢ مليار في هذه اللحظة، (بالسياق نفسه: سئل وارين بافيت عن مقدار ثروته؛ فأجاب بابتسامة «الآن أم لحظة سؤالك لي؟»)...

لست بمعرض توضيح فوائد واستعمالات وأدوات تلك الوسائل الثلاث؛ فكلكم يعرفها ويتقنها؛ كنا قبل هذا القرن ننتظر أسابيع لوصول رسالة فيها نسخة عن وثيقة أو شهادة ما؛ والآن بأجزاء الثانية تتحرك عبر العالم بكبسة زر!

أعلنت الصين عن تطبيق محلي منضبط لوسيلة التواصل الشهيرة (تيك توك) اسمه Douyin؛ وأكتب والألم يعتصرني؛ فالآن يحتفل العالم بيوم اللغة العربية (عدد المتحدثين بها ينوف على النصف مليار)؛ وتأتي الرابعة عالمياً بعد الصينية ثم الإنجليزية وتليهما الإسبانية)؛ وللآن لايوجد لنا وسيلة تواصل خاصة؛ بل نحن تحت رحمة صهاينة فيما ننشر ونكتب؛ لمحاولة قولبة تفكيرنا! [أنا الآن محروم من الفيسبوك والواتس آب؛ لفترة غير محدودة لتجرؤي على الحديث بجرأة وصراحة عن مأساة الفلسطينيين المتجددة في غزة؛ ولعمري فقد كلفني هذا الحظر البعد عن الكثيرين من الأصدقاء والأقرباء المتناثرين عبر العالم!

ليس لدي ما أضيف سوى قول من الحكم التي نحفظها منذ بواكير شبابنا، قول المفكر الراحل جبران خليل جبران «ويلٌ لأمة تأكل مما لا تزرع، وتلبس مما لا تخيط، وتشرب مما لا تعصر».

والعنى من هذه المقولة واضح، وينطبق على أمتنا العربية التي تواجه مصاعب ثقافية واقتصادية، وكل هذا بسبب سوء التخطيط المتوارث الذي لم نفلح في معالجته.

ولا شك أن الأمة لن تستقل بنفسها وتملك قرارها إذا كانت محتاجة للغرب في كل شيء من طعامها ولباسها، بل سيظل التهديد بالحصار الاقتصادي واقعاً عليها دائماً وتظل خاضعة لما يملى عليها من طرف المستعمر.

فويل لنا إذا وجدنا أنفسنا مرهونين بطرف آخر مستبد؛ أي إننا بعبارة أخرى أصبحنا أبعد ما نكون عن الاستقلال الاقتصادي الذي يعني تحقيق إنتاج حقيقي في السلع والبضائع لتغطية حاجات المجتمع وتصدير الفائض منه.. لكن– للأسف– إن معظم دولنا العربية إن لم تكن جميعها، مازالت تعتمد على الشرق والغرب في توفير كل شيء، بعد أن كانت قبل سنوات ليست بالبعيدة تنتج وتنسج وتحصد، وأصبح هم المواطن العربي هو البحث عن لقمة العيش ولو كانت مغموسة بالدم والفساد.

ولم يكن الشعب العربي ليصل لهذه الحال، إلا بسبب سياسات اقتصادية وتنموية خاطئة وخطط وإستراتيجيات مشوهة! ومن الطبيعي أن يصل حال العرب إلى ما آل إليه وضعهم، حيث انعدام الاستقرار الاجتماعي، وتفشي الفقر والبطالة والجوع، وكان ذلك سبباً مباشراً للثورات التي شهدتها بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة. كما أن تفشي الفساد المالي والإداري، وغياب القوانين والتشريعات الاقتصادية، جعل من البيئة الاستثمارية بيئة طاردة لرؤوس الأموال الوطنية قبل الأجنبية، وهذا أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي الاجتماعية والمعيشية، كما حد من تحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود.

فهل تنتبه الدول العربية إلى هذه الأوضاع المتردية، وتعيد وضع إستراتيجيات اقتصادية جديدة وناجحة تخرجها من هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة؟